

الجمهورية التونسية  
وزارة البيئة والتنمية المستدامة  
الوكالة الوطنية لحماية المحيط

# دليل من أجل صناعة مستدامة في تونس

المرصد التونسي للبيئة والتنمية المستدامة

إصدار جوان 2007

5 ..... مقدمة

6 ..... 1 - نقاط قوة وضعف الصناعة التونسية

8 ..... 2 - التحديات والفرص المتاحة أمام الصناعة التونسية

10 ..... 3 - أهداف ومؤشرات من أجل صناعة مستدامة

11 ..... 1-3 المؤشرات الاقتصادية

12 ..... 2-3 المؤشرات البيئية

12 ..... 3-3 المؤشرات الاجتماعية



## مقدمة

في إطار تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، شرعت وزارة البيئة والتنمية المستدامة في إعداد سلسلة من أدلة الاستدامة تشمل أبرز القطاعات الاقتصادية.

ويخصّ هذا الدليل استدامة القطاع الصناعي حيث يتناول بصورة مجملّة نقاط القوة ونقاط الضعف الرئيسية بالنسبة للصناعة التونسية وما تواجهه من تحديات وآفاق استدامتها.

وإثر ذلك تتناول الوثيقة اقتراح جملة من الأهداف المنشودة بالنسبة للتنمية المستدامة للصناعة ومجموعة من المؤشرات تساعد على متابعة تطور القطاع الصناعي من أجل استدامته.

## مفهوم الصناعة المستدامة

يتعين بدء التعريف بمفهوم التنمية المستدامة الذي برز من أجل تصويب الرؤية التنموية المرتكزة أساساً على النمو الاقتصادي.

وبصورة عامة فإن التنمية المستدامة هي عبارة عن تنمية «تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تلحق الضرر بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لاحتياجاتها». فالتنمية المستدامة هي إذن عملية تطور لا يقلص في نطاقها السعي للارتقاء إلى أقصى درجة يرفاه الأجيال الحاضرة من مدى رفاه الأجيال القادمة.

وبالنسبة للقطاع الصناعي فإن مفهوم الاستدامة يتجسد من خلال المحاور الثلاثة التالية :

- المحور الاقتصادي : الذي يعني أنه يتوجب على الصناعة تسجيل نمو مطرد ومتناسق لضمان ديمومتها.
- المحور البيئي : من أجل أن تتحقق هذه التنمية الصناعية في كنف احترام البيئة ووفقاً لنسق يكفل صيانة الموارد الطبيعية للبلاد.
- المحور الاجتماعي : وهو يتصل بالتشغيل وبظروف العمل.

ومن هذا المنطلق، يقترح الدليل مجموعة من المؤشرات قصد تشخيص وضعية القطاع على صعيد كل واحد من المحاور المذكورة وذلك بعد ضبط الأهداف المنشودة.

## 1. نقاط قوة وضعف الصناعة التونسية

شهد القطاع الصناعي تطورا كبيرا بداية من السبعينات إذ سجل نموا متواصلا بنسبة 6 بالمائة سنويا منذ سنة 1987.

وما انفكت نسبته في الناتج الداخلي الخام تتنامى بصورة متواصلة إذ ارتفع من 7 بالمائة سنة 1962 إلى 14.3 بالمائة سنة 1980 ليبلغ 18.1 بالمائة سنة 1991 و 20 بالمائة سنة 2004.

ويعدّ النسيج الصناعي التونسي حاليا زهاء 9500 مؤسسة من بينها 5500 تضم عددا يساوي أو يفوق 10 عمال منها 2400 مؤسسة مصدرة كليا وأكثر من 1700 مؤسسة ذات مساهمات أجنبية.

وقد بلغت قيمة حجم الانتاج الصناعي 25 مليار دينار سنة 2004 مع قيمة مضافة قدرها 30 بالمائة.

ورغم الركود النسبي على صعيد نسق الاستثمارات في القطاع الصناعي خلال السنوات الأخيرة فإن هذه الاستثمارات تجاوزت الـ1000 مليون دينار سنة 2004 وهي استثمارات منجزة بنسبة 88 بالمائة من قبل القطاع الخاص.

وتظل الصناعة إحدى أكبر القطاعات المشغلة وهي تشغل حاليا 446000 شخص 60 بالمائة منهم يعملون في المؤسسات المصدرة كليا. وتساهم الصناعة سنويا في خلق 30 بالمائة من مجموع الإحداثيات الوطنية لمواطني الشغل.

كما تمثل الصناعة المورد الأول لمداخيل تونس من العملة الصعبة عبر صادراتها التي بلغت قيمتها 10600 مليون دينار سنة 2004 وهو ما يمثل نسبة 90 بالمائة من الحجم الجملي لصادرات البلاد من الخيرات مقابل 41 بالمائة سنة 1981.

ورغم نقاط القوة هذه فإن القطاع الصناعي يعاني من نقاط ضعف نسوق من بينها :

- هيمنة أنشطة المناولة على الصناعة في القطاعات الثلاثة الأكثر أهمية وهي النسيج والجلود والأحذية والتجهيزات الكهربائية (بالأساس حزم الكوابل). وتمثل هذه القطاعات ما يقارب 70 بالمائة من صادراتنا. ومع إلغاء نظام الحصص وتفكيك الرسوم الجمركية على المستوى الدولي فقد أضحى هذا النمط من النشاط الذي شكل نقطة قوة الصناعة التونسية منذ 1972 عرضة لمنافسة شرسة بما يلقي بعديد الظلال على مستقبله إن لم تشمله عملية إصلاح هيكلية.
- الهيكلة المالية للمؤسسات تشكو غالبا من نقص في الرسملة سيما بالنسبة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهو ما تنجر عنه صعوبات على مستوى السيولة وتكاليف مالية باهضة فضلا عن كون هذه الوضعية تمثل عامل كبح للاستثمار.
- تنظيم المؤسسات عادة ما يكون على غير المقاييس التنظيمية الضرورية والكثير من الوظائف الأساسية غير متطورة بالقدر المطلوب (مثل وظيفة التسويق والمناهج وحساب سعر التكلفة والبحث والتطوير والإدارة العصرية والتخطيط الاستراتيجي والجودة والبيئة والمنظومة المعلوماتية...). ورغم ذلك فإن اللجوء إلى الاستثمارات اللامادية الذي يمكن أن تساعد المؤسسات على معالجة نقاط الضعف المذكورة آنفا يظل دون احتياجات المؤسسات. ومما يضاعف الانشغال بالنسبة لهذا الجانب هو أن هذه الاستثمارات تستفيد بمنحة نسبتها 70 بالمائة مسندة من برنامج التأهيل.
- اللجوء إلى التكوين محتشم بقدر هام وقليلة هي المؤسسات التي تمتلك خطط تكوين سنوية.
- عمليات التبادل ما بين الصناعات وما بين المؤسسات الناشطة في اختصاص واحد ضعيفة وضيئة. ومشاكل الاندماج العمودي والأفقي تعيق بصورة كبيرة المؤسسات التونسية التي تنتج للسوق المحلية أو بغرض التصدير.
- القدرة على التجديد في المنتجات وأساليب الإنتاج لا تزال ضعيفة.
- نسبة التأطير ضعيفة والمؤسسات تعاني من نقص في الأعدان ذوي الشهادات العليا الذين يمكنهم الإضطلاع بدور فاعل على صعيد التصرف في المنتج.
- جودة المنتجات تم لفترة طويلة إهمالها من قبل رؤساء المؤسسات خاصة بسبب

الحماية التي كانت تتمتع بها السوق المحلية. وهكذا فإن عدد المؤسسات المحرزة على شهادة المواصفات «إيزو 9000» لا يتجاوز 350 مؤسسة أي حوالي 3.5 بالمائة من العدد الجملي للمؤسسات الصناعية.

- مطابقة المنتوجات المصنعة للمواصفات التونسية و/أو الدولية: سيكتسي هذا الجانب أهمية متزايدة نظرا للمنافسة الدولية التي يتعرض لها الصناعيون في السوق المحلية. فضلا عن ذلك فإنهم يواجهون، عند التصدير، تشريعات أكثر فأكثر صرامة على أصعدة المطابقة لمواصفات المنتجات ووضع العلامات والمعايير البيئية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن تردّي الوضعية الحالية للصناعة تعود من جهة إلى غياب مواصفات تونسية معتمدة في بعض المجالات ومن جهة أخرى إلى عدم انتظام عمليات الرقابة التي تقوم بها السلطات المختصة بغرض التثبت من مدى احترام المواصفات والقواعد المعمول بها. ويساهم نقص المخابر المعتمدة القادرة على تأمين عمليات الرقابة هذه في مزيد تفاقم الوضع.

- لجوء المؤسسات بصورة جد محدودة لتقنيات المعلومات والإنصال التي أضحت في ظل الظرفية الدولية الجديدة أحد العوامل الحاسمة لدعم القدرة التنافسية.

وبصورة عامة فإنه يتعين عدم تجاهل حقيقة أنّ حوالي 90 بالمائة من المؤسسات التونسية هي مؤسسات ذات حجم صغير (أقل من 100 عامل) وأنها جراء ذلك تجد مزيدا من الصعوبات في إرساء أدوات تصرف ناجعة ومنها تلك المتصلة بالتصرف البيئي.

## 2. التحديات والفرص المتاحة أمام الصناعة التونسية

إن المرحلة الجديدة التي تعيشها حاليا تونس هي مرحلة الانفتاح الكلي للاقتصاد على محيطه الدولي واندماجه في مجموعة اقتصادية واسعة مكونة من الإتحاد الأوروبي ومجمل البلدان المتوسطة. وتنتهج تونس حاليا طريقا جديدة تستوجب منها رفع التحديات التالية:

- منافسة أكثر حدة من قبل البلدان المتسمة بتدني كلفة اليد العاملة وبوجه أخص الصين التي تمثل مع إلغاء نظام الحصص مع أوروبا تهديدا كبيرا بالنسبة للصادرات التونسية.



- تنامي المنافسة في السوق المحلية بسبب تحرير التجارة الخارجية.
- تطور نشاط المناولة الذي يهيمن اليوم على القطاع باتجاه نشاط يدمج المنتج المصنع كلياً وتوزيعه عبر الشبكات التجارية الدولية. وهذا يفترض ويقتضي رصد استشارات متواصلة في مجال الخلق والبحث والتطوير وفي ميداني الموارد البشرية والتسويق.
- ضرورة العمل وبشكل مطرد على أخذ الجوانب البيئية بعين الاعتبار وذلك في ذات الآن من أجل الحفاظ على الأوضاع المحلية ومن أجل مجابهة الإجراءات الحمائية التي وضعتها بعض البلدان المتقدمة للتوقي من منافسة بلدان أخرى لا تحترم هذه المقتضيات.
- وقد توسع هذا الموقف من قبل البلدان المتقدمة ليشمل احترام مقتضيات أخرى للتنمية المستدامة سيما تلك المتعلقة بظروف العمل وتشغيل الأطفال... وهكذا فإن مفاهيم مختلفة للمواصفات والعلامات («العلامة الاجتماعية SA 8000 و 18001 و OHSAS 24...») أصبحت مشترطة أكثر فأكثر من قبل الحرفاء الأجانب.

وبالرغم من هذه التحديات لا يمكن أن نتغافل عن الفرص التي يمكن أن توفرها هذه العولمة بالنسبة إلى تونس خاصة بفضل قربها الجغرافي من أوروبا وانفتاح البلاد على محيطها الخارجي وقدرتها على إدماج المشاغل البيئية.

ولأجل ذلك فإن المرحلة المقبلة تمثل رهانا كبيرا بالنسبة للصناعة وللمنتجات التونسية التي ستكون عرضة لمنافسة أكثر شراسة على صعيدي السوق المحلية وأسواق التصدير على حد سواء.

وهكذا فإن العديد من المحللين أقاموا الدليل على أن عديد المؤسسات الصناعية مهددة بالزوال إن لم تتكيف مع هذا المحيط الجديد. وهذا ما يطرح ضرورة القيام بجهد للتعصير والتأهيل من أجل بلوغ المستويات التنافسية الدولية المطلوبة. ويظل الهدف من ذلك صيانة المواقع المكتسبة وبالخصوص اقتحام أسواق جديدة قصد الإسهام في إنجاز الأهداف الطموحة للتنمية.

وبناء على ذلك فإن أهم نقاط الضعف التي يتعين على الصناعة التونسية تلافئها من أجل مجابهة مختلف رهانات العولمة والاستجابة لمقتضيات تنمية مستدامة ترتبط بما يلي:

### 3. أهداف ومؤشرات من أجل صناعة مستدامة

بناء على المعطيات آنفة الذكر فإن الأهداف التي يمكن ضبطها لتأمين استدامة الصناعة التونسية تتمثل في ما يلي :

أهداف اقتصادية	أهداف بيئية	أهداف اجتماعية
1. صناعة في تطور مستديم	7. صناعة تحد من ظاهرة تدهور الموارد الطبيعية وتدعم اقتصاد هذه الموارد.	11. صناعة قادرة على خلق مواطن شغل.
2. متمركزة في الاقتصاد العالمي ومنفتحة على الأسواق الخارجية.	8. المحافظة على البيئة خاصة من التلوث (الهواء والماء والتربة) ونتاج النفايات.	12. تشغيل يد عاملة متخصصة وكفئة.
3. الحرص على أن تكون الصناعة مصدرا مهما لخلق العملة الصعبة.	9. التحكم في تكنولوجيات الإنتاج النظيف.	13. ضمان وضعيات عمل لائقة ومقبولة.
4. التحكم في نوعية المنتج وكيفية تنظيمه.	10. التحكم في نظم التصرف البيئي.	14. احترام أمثلة التهيئة الترابية ورصد نمو جهوي مندمج ومتناسق.
5. التحكم في التكنولوجيات الجديدة.		
6. القدرة على تحقيق التجديد التكنولوجي.		

ومن أجل رسم صورة عن أوضاع الصناعة من حيث استدامتها، تم انطلاقاً من هذه الأهداف تصور ووضع جملة من المؤشرات بما يتيح قياس درجة التقدم نحو بلوغ تلك الأهداف وللغرض تم اقتراح جذاذة حسب كل مؤشر تتضمن العناصر التالية:

- الهدف
- عنوان المؤشر
- شرح لمفهوم المؤشر: وصف موجز لمدلولاته ولمنهجية إدراكه
- نسق تطور المؤشر على مدى السنوات الأخيرة
- تعليقات حول هذا التطور

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

### 3 - 1 المؤشرات الإقتصادية

الهدف الأول : صناعة في نمو مستديم

- مؤشر الإنتاج الصناعي
- نسبة الاستثمار الصناعي

الهدف الثاني : صناعة منخرطة في الاقتصاد العالمي ومنفتحة على الأسواق الأجنبية

- نسبة الانفتاح على الإقتصاد العالمي

الهدف الثالث : صناعة تؤمن موردا مهما من العائدات بالعملية الصعبة

- حجم المساهمة في العائدات من العملية الصعبة

الهدف الرابع : صناعة متحكممة في جودة المنتجات

- علامة المواصفات التونسية (NT)
- نسبة المؤسسات المتحصّلة على شهادة المواصفات ISO 9001

الهدف الخامس : صناعة متحكممة في التكنولوجيات الجديدة

- حجم المساهمة في صادرات المنتجات ذات التكنولوجيات المتوسطة والعالية
- ميزان المدفوعات التكنولوجية

الهدف السادس : صناعة قادرة على إنجاز ابتكارات تكنولوجية

- عدد براءات الإختراع المودعة من قبل تونسيين

### 3 - 2 المؤشرات البيئية

الهدف السابع : صناعة تحد من تدهور الموارد الطبيعية وتدعم الاقتصاد في استغلال هذه الموارد

• الكثافة الطاقية في الصناعة

• كثافة استخدام المياه في الإنتاج

الهدف الثامن : صيانة البيئة في مجال التلوث

• نسبة الانبعاثات الغازية الدفيئة

• نسبة الانبعاثات من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون

• نسبة إنتاج النفايات الصناعية الخطرة

• نسبة رسكلة النفايات الصناعية

• معدل الشحنة الملوثة في الماء

الهدف التاسع : التحكم في تكنولوجيات الإنتاج النظيف

• الاستثمارات المنجزة لاقتناء تكنولوجيات إنتاج نظيفة

الهدف العاشر: التحكم في أنظمة التصرف البيئي

• شهادة المواصفات ISO 14 001

### 3-3 المؤشرات الاجتماعية

الهدف الحادي عشر: صناعة ذات طاقة تشغيلية عالية

• حجم مساهمة الصناعة في خلق مواطن شغل

الهدف الثاني عشر: صناعة تشغل إطارات وعمالا يمتلكون مهارات وكفاءات في

تطور مطرد

• نسبة التأطير في القطاع الصناعي

الهدف الثالث عشر: صناعة تضمن ظروف عمل لائقة

• نسبة تواتر حوادث الشغل

الهدف الرابع عشر: صناعة تحترم أمثلة التهيئة الترابية وترمي إلى المساهمة في تحقيق

تنمية جهوية مندمجة ومتناسقة

• حجم التشغيل في القطاع الصناعي بالمناطق الأقل حظا.